"المدن الباردة: السيادة الحضرية
وحل مشكلة الاحتباس الحرارى العالمى"*
عرض كتاب

وفاء الريحان جمعة أحمد**

مقدمة

يسوق الداعمون الحضريون فى المدن عددًا من الحجج حول الدور الذى يمكن أن تُساهم به المدينة فى مواجهة التأثيرات السلبية للتغيرات المناخية وخفض الانبعاثات للغازات الدفيئة المسببة للاحتباس الحرارى. فالمدن هى المكان الذى يعيش فيه أغلب الناس حاليًا، وهى تسبب معظم انبعاثات الكربون، كما أنها وعلى النقيض من الدول القومية، تُشكل ساحات أكثر ألفة وذكاءً وواقعية للحكم الديمقراطى.

ما سبق هو جوهر الفكرة التى خرج بها المنظر السياسى الأمريكى الراحل "بنجامين آر. باربر" فى كتابه "المدن الباردة: السيادة الحضرية وحل مشكلة الاحتباس الحرارى العالمى"، حيث يقترح "باربر" أنه يجب على المدن الإصرار على حقوقها السيادية والعمل معًا من خلال المؤسسات الناشئة مثل البرلمان العالمى لرؤساء البلديات الذى ساعد "باربر" فى تنظيمه لحل مشاكلهم.

يتكون الكتاب من جزئين، يتحدث الجزء الأول عن ضرورة إخضاع السياسة للعلم لتحقيق الاستدامة والقدرة على الصمود فى مواجهة التغيرات المناخية، والجزء الثانى الذى يفحص فيه بعض السياسات الحضرية ومؤشرات الاستدامة والتناسب التى يمكن للمدن استخدامها فعليًا لتقليل الانبعاثات والتخفيف من تغير المناخ.

---

* Benjamin R. Barber, "Cool Cities: Urban Sovereignty and the Fix for Global Warming", Yale University Press, 1st ed., April 18, 2017.

** مدرس العلوم السياسية المساعد، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الواحد والستون، العدد الثالث، سبتمبر ٢٠٢٤.

التعريف بالكاتب

كان "بنجامين آر. باربر" "Benjamin R. Barber " (١٩٣٩-٢٠١٧) أحد كبار الباحثين فى مركز العمل الخيرى والمجتمع المدنى التابع لمركز الدراسات العليا بجامعة مدينة نيويورك. وهو أول زميل فى الاتحاد الحضرى بكلية فوردهام للقانون، بالإضافة إلى كونه رئيس ومؤسس "حركة الاعتماد المتبادل" وكذلك مشروع "البرلمان العالمى لرؤساء البلديات" المنبثق من كتابه "إذا حكم رؤساء البلديات العالم".

كان يهتم "باربر" بالديمقراطية والمواطنة وقضايا العولمة والثقافة والتعليم فى أمريكا وخارجها. وحصل على العديد من الأوسمة منها: وسام الفروسية من الحكومة الفرنسية (٢٠٠١)، وجائزة برلين للأكاديمية الأمريكية فى برلين (٢٠٠١)، وجائزة جون ديوى (٢٠٠٣). ألف العديد من الكتب أشهرها ما يلى: "المستهلكة: كيف تفسد الأسواق الأطفال، وتجعل البالغين أطفالا، وتبتلع المواطنين بالكامل" (٢٠٠٧)، و"الديمقراطية القوية: الديمقراطية التشاركية لعصر جديد" (٢٠٠٤)، و"إمبراطورية الخوف: الحرب والإرهاب والديمقراطية فى عصر الاعتماد المتبادل" (٢٠٠٣) و"الجهاد مقابل عالم ماك: كيف تعيد العولمة والقبلية تشكيل العالم" (١٩٩٦).

أما عن هذا الكتاب "مدن باردة: السيادة الحضرية وحل مشكلة الاحتباس الحرارى العالمى"، فقد صدر عام ٢٠١٧ عن مطابع جامعة ييل الأمريكية، وأثار العديد من التحفظات لكون حجة "باربر" فى هذا الكتاب تتناقض مع معطيات السياسة والواقع، غير أن فكر "أن مشاركة المواطنين فى إدارة مدنهم" يمكن أن يبرد الكوكب ويحل مشكلة الاحتباس الحرارى لا تزال تستحق اهتمامًا وثيقًا. وهو ما يتناوله العرض التالى.

أولاً: العقد الاجتماعى وحقوق المدن

ذكر "باربر" أنه منذ قرون مضت، عندما تأسست فكرة العقد الاجتماعى فى الغرب، كانت الدولة القومية هى الهيئات الحاكمة ذات السيادة القادرة على تأمين الحياة والحرية. ولكن بينما أصبح العالم أكثر عالمية وترابطًا، أصبحت الدول ذات السيادة وشبكاتها الدولية أقل فعالية، بل وحتى مختلة وظيفيا فى بعض الأحيان. ويعتمد البقاء ـ أى العالم المستدام ـ أكثر فأكثر على المواطنين الذين يعملون محليًا من أجل القضايا العالمية، مثل تغير المناخ وإزالة الكربون.

ومن بين التهديدات العديدة التى تهدد العالم المستدام، يُعد تغير المناخ الناجم عن الأنشطة البشرية هو الأكثر دراماتيكية وخطورة، والذى يشمل الاحتباس الحرارى العالمى، وارتفاع مستوى سطح البحر، والطقس المتطرف. لذا، اقترح البعض معالجة تغير المناخ من خلال التركيز على الأساليب البديلة فى التعامل مع الطاقة المتجددة والاقتصاد غير الكربونى، وإزالة الكربون فى المناطق الحضرية.

وبالتالى، فإن الإجراءات المطلوبة هى حضرية ومحلية وليست وطنية. فالمدن هى موطن لأكثر من نصف السكان، وأكثر من ثلاثة أرباع سكان الدول المتقدمة. فهى تولد ٨٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى العالمى، فضلا عن ٨٠٪ من انبعاثات الغازات الدفيئة. كما أنها الأكثر تأثرًا من الأضرار الاقتصادية الناجمة عن الظواهر الجوية المتطرفة وارتفاع مستوى سطح البحر. وإلى جانب الزراعة، فإنهم يستهلكون الكثير من مياه الكوكب، والمناطق الحضرية بها تضم المصانع والنباتات التى تعمل بالطاقة الكربونية وتتسبب فى تزايد انبعاثات الكربون.

لذا، يعتبر الكاتب أن المدن هى المشكلة، وبها الضحايا الرئيسيين لتغير المناخ، لكن أيضًا العلاج يكون فى المدن، خاصة أن الدول القومية التى تعانى من الشيخوخة السكانية، أثبتت بالفعل عجزها العميق عن معالجة المشاكل العالمية. ويبرر "باربر" دعوته بأن حق المدن فى حكم نفسها والاجتماع مع مدن أخرى، سواء داخل حدودها الوطنية أو خارجها، يرتكز على نحو متزايد على حجج حقوقية قوية يقدمها من خلال نظرية العقد الاجتماعى.

نظريًا، إن حق صاحب السيادة فى الحكم مستمد من حق الأفراد الذين يتعاقدون مع بعضهم البعض (فى "الحالة الطبيعية") فى تفويض صاحب السيادة لحمايتهم. ومن المهم أن نلاحظ هنا أن مصطلح السيادة له معنى محدد. يتم تعريفها رسميًا فى النظرية السياسية الكلاسيكية على أنها الممارسة المشروعة للسلطة من قبل هيئة حاكمة تعتمد شرعيتها على قدرتها على تأمين حياة مواطنيها وحريتهم وممتلكاتهم. ولهذا السبب، يُلزم المواطنون أنفسهم بطاعة الحاكم لأن الحاكم يُلزم نفسه بتأمين حياتهم وحرياتهم وممتلكاتهم. بموجب هذا المنطق، عندما تعمل المدن معًا عبر الحدود باسم تأمين حياة المواطنين المعرضين للخطر بسبب فشل الدول، فإنها فى الواقع تؤكد أن هناك تقصيرًا سياديًا من قبل الدول وتستعيد حقها المقدس فى التصرف كصاحب سيادة بديل بالنيابة عنها.

ثانياً: المصلحة فى مقابل المواجهة

ذهب "باربر" إلى انه لا توجد عوائق فنية أو اقتصادية أمام حل أزمة المناخ والقضايا ذات الصلة بحدود الكواكب، لكن عددًا كبيرًا من الحواجز السياسية تحول دون التغيير. فاللعبة السياسية لا تلعب فى فراغ، فهناك مجموعات مصالح قوية تعرف تماماً العواقب المترتبة على الغازات المسببة للانحباس الحرارى العالمى، ولكنها رغم ذلك غير راغبة فى تحمل تكاليف تخفيض الانبعاثات الكربونية إذا كان ذلك يؤثر على أرباحها. وأكد الكاتب أن هناك أصحاب مصلحة من القطاع الخاص ينخرطون فى أنشطة تخلّف "أثراً جانبياً" يتمثل فى اتساع فجوة التفاوت بين الناس، لكنهم غير راغبين فى التضحية بتلك المميزات.

غالبًا ما يقدم اللاعبون فى السوق تبرعات شخصية للجمعيات الخيرية مثل ميرسى كوربس "Mercy Corps" وأطباء بلا حدود، حتى عندما يدعمون الترتيبات السياسية والاقتصادية العلاجية، يقوموا بترتيبات تجعل الأعمال الخيرية هامشية فى قدرتها على إحداث تغيير حقيقى. وبنفس المنطق، هناك لاعبون فى السوق الخاصة يرون فى الطاقة البديلة ليس فقط الحد من انبعاثات الكربون، بل والحد من الأرباح. ويبدأون بطرح حجج علمية ترتكز على إصلاحات باهظة الثمن وغير محتملة على المستوى السياسى تسمح باستخراج النفط بل وحتى الفحم من الأرض.

رأى الكاتب أن الاستراتيجية المطلوبة لحل تلك المعضلة، هى الإقناع السياسى - ربما القواعد التنظيمية أو القوانين الضريبية التى تعيد تنظيم حوافزهم الاقتصادية. لجعل سلوكهم متوافقًا مع المصالح العامة وليس الخاصة. وهذا يعنى أن الأمر لا يتعلق بالعلم، بل يتعلق بالسياسة والمصلحة والسلطة.

ثالثاً: المدينة المؤسسة السياسية الأقدم تعود للواجهة

بما أن الدول القومية والمؤسسات التى تُعتبر دولية أو عالمية تعتمد جميعها على الدولة؛ وهى البوابة التى نعتمد عليها للمساعدة فى التوصل إلى حلول للمشاكل العابرة للحدود، فإن الشاهد أن ضعف إرادة الدولة الوطنية أثر على حلحلة الجهود فى القضايا العابرة للقومية كتغير المناخ، لذا كان الحل فى نقل السيادة من الولايات إلى المدن؛ من رؤساء الوزراء والرؤساء إلى رؤساء البلديات. فالهيئات السياسية الأقدم والأكثر ديمومة- "بلداتنا ومدننا"- تقدم بديلاً جذاباً عن الدول.

"فلندع المدن المترابطة تفعل على مستوى العالم ما لم تعد الدول المستقلة قادرة على فعله: دع رؤساء البلديات وجيرانهم، مواطنى مدن العالم، يعالجون قضية المناخ، وينظمون الكربون، ويضمنون الاستدامة من خلال العمل التعاونى. دع رؤساء البلديات يبردون العالم" على حد تعبيره. ومنطق القول إن الحكومة المحلية أكثر جدارة بالثقة من الحكومة الوطنية؛ على سبيل المثال، أقل من نصف الأميركيين يثقون بالرئيس أو المحكمة العليا وأقل من ١٠٪ يثقون بالكونغرس الذى ينتخبونه بأنفسهم، لكن ٧٠٪ أو أكثر يثقون برؤساء البلديات وأعضاء المجالس البلدية، وينطبق الشيء نفسه على جميع أنحاء العالم. باستثناء عدد قليل من الدول، مثل الصين، حيث الحكومة المحلية ليست محلية ولكن يتم التحكم فيها من المركز.

لذا، فمن أجل الاستجابة بفعالية لتغير المناخ، يتعين علينا أن نعيد الديمقراطية إلى جذورها التداولية فى المواطنة الكفؤة على مستوى البلديات، وتقوم المدينة بإعادة الحكومة الشعبية كمجال للتداول والمساءلة ومشاركة المواطنين (الديمقراطية التشاورية).

رابعاً: العدالة المناخية

أشار "باربر Barber" إلى أن هناك علاقة مثيرة للقلق بين العدالة المناخية، والاستدامة، واستراتيجية "المرونة" كاستجابة للتغيرات المناخية، فلابد أن يتزامن مع استراتيجية التكيف فى مواجهة الأضرار التى حدثت أو ستحدث فى المستقبل، اتباع السياسات التى من شأنها تعزيز القدرة على الصمود.

لكن الكاتب رأى أن التركيز على المرونة دون ربطها بالاستدامة يمكن أن يؤدى إلى الظلم؛ لأن الفقراء هم الأكثر احتمالاً للمعاناة من العواقب المدمرة الناجمة عن الاحتباس الحرارى، فى حين أن الاستراتيجيات المرنة ذات الكفاءة من حيث التكلفة تعمل على حماية الأثرياء. ومن ثم، فإن نهج المرونة الواعى الذى يهدف إلى توفير الحماية المتساوية من شأنه أن يفيد الجميع.

لذا، فبينما نعمل على تعزيز القدرة على الصمود، بمساعدة مؤسسات ومسئولين حذرين فى المدينة، من أجل التعامل مع انخفاض منسوب المياه الجوفية وارتفاع المد والجزر البحرية، والمزيد من العواصف الضخمة والمزيد من حالات الجفاف المدمرة، نحتاج أيضًا إلى كبح الممارسات السيئة مثل زراعة المحاصيل العطشى مثل اللوز فى صحارى كاليفورنيا، أو استخدام المياه الثمينة

للتكسير، أو كهربة السيارات دون تقليل عدد محطات الطاقة التى تعمل بالفحم، أو إعادة تدوير القمامة دون احتجاز غاز الميثان الناتج.

واقترح الكاتب فى هذا الإطار عدة آليات منها الزراعة باستخدام الرى بالتنقيط، وفرض ضرائب على الكربون ودعم الطاقة البديلة والحد من الانبعاثات، واستخدام الطاقة الشمسية فى المرافق العامة. باختصار، فى المدن التى يتم فيها استهلاك الوقود بكثافة، والتى تحتاج إلى عزل الكثير من المساكن، ويجب نقل الكثير من الأشخاص، فإن أفضل نهج للمرونة هو السعى لتحقيق الاستدامة الآن. وهو ما يعنى أن النهجين متكاملين ولا يمكن تحقيق أحدهما دون الآخر، لأن ذلك من شأنه أن يعيق الجهود ويمنع تحقيق العدالة المناخية.

خامساً: **نحو مزيد من السياسات الحضرية الجماعية**

وفقًا للكاتب، إذا كان للمدن أن تفعل ما لا تستطيع الدول القومية أن تفعله، فسيتعين عليها القيام بذلك فى إطار جماعي، ولهذا السبب سيحتاجون إلى صلاحيات أكبر مما لديهم الآن، وموارد أكثر مما يحصلوا عليها من قبل السلطات العليا، سيتعين عليهم أن يعززوا مطالبتهم بالمشاركة فى الحكم العالمى: أى أن يطالبوا ليس فقط بالحق فى تكوين الجمعيات، بل بالحق فى الحكم الذاتى الجماعي. وفى حين تلعب المدن بالفعل دورًا حاسمًا اليوم فى تأمين الطريق الديمقراطى نحو الاستدامة العالمية، فلكى تكون فعّالة حقاً، تحتاج سلطتها ومدى انتشارها إلى تضخيمها وعولمتها. ولهذا السبب اقترح "باربر" فى مؤلف آخر له بعنوان "إذا حكم رؤساء البلديات العالم" إنشاء برلمان عالمى لرؤساء البلديات.

فقد أثبتت التطورات العالمية أن الحكومة المحلية تعمل بشكل أكثر كفاءة وإنتاجية عندما يتعاون رؤساء البلديات على مستوى العالم، ويشكلون شبكات للعمل المشترك. كما يكشف نهج المحلية أيضًا عن المفارقة المتمثلة فى أن التحديات العالمية تتطلب حلولاً محلية. لقد ارتبط العالم الحضرى على مدى قرون بروابط رسمية وغير رسمية تتجاوز الحدود الوطنية.

ومع ذلك، ذكر الكاتب أن الشبكات التى شكلتها المدن تفتقر إلى سمة واحدة: إطار حوكمة سياسى واضح يمكن من خلاله تفعيل حقها فى العمل الجماعي؛ نشر القوة المشتركة لصالح الأهداف المشتركة. والشبكات الحالية، على الرغم من أهميتها، تُركز على قضايا خاصة مثل

المناخ أو الأمن. ورغم أنها تسمح بتبادل أفضل الممارسات ومناقشة الاستراتيجيات المشتركة، وأسفرت عن اتفاقيات تاريخية مثل اتفاق رؤساء البلديات، وإعلان سيول، فإنها تفتقد إلى الإرادة التنفيذية المنفردة.

وفى هذا الإطار، تقوم الجمعيات طويلة الأمد مثل منظمة المدن المتحدة والحكومات المحلية (UCLG) بإجراء أبحاث لتسهيل التواصل الواسع بين المدن. وقد نجحت المنظمة فى تشكيل البرلمان العالمى لرؤساء البلديات؛ الذى اجتمع لأول مرة فى سبتمبر ٢٠١٦، بمشاركة فعلية من جانب أكثر من سبعين مدينة وعشرين شبكة حضرية، وافتراضية تسمح لرؤساء البلديات ليجتمعوا على شاشات ذكية من مكاتبهم فى العديد من المدن حول العالم.

سادساً: تحديات العمل المشترك

اعتبر "باربر Barber" أن تطور الشبكات الحضرية على مدى العقود العديدة الماضية، وتأسيس البرلمان العالمى لرؤساء البلديات، خطوة جعلت المدن مستعدة للمساهمة بشكل كبير فى الحملة العالمية ضد تغير المناخ. ولكنه فى ذات الوقت أشار إلى إشكالية ينبغى مراعاتها فى ذلك الإطار؛ هى كيفية التوفيق بين سعى المدن لتطوير سياسات حضرية مشتركة متعلقة بالاستدامة المناخ فى إطار جماعي، ومراعاة واقع التنوع الحضرى وخصوصية كل مدينة من خلالها مقارنة وتقييم الاستراتيجيات والسياسات المختلفة جذريًا عبر المناطق والدول والقارات.

كما أن التبعية الدستورية للمدن للحكومات الوطنية التى فقدت قدرتها على حماية المدن لا تزال تشكل عائقًا مستمرًا أمام العمل الحضرى العالمى بشأن تغير المناخ. لكنه يرى بارقة أمل تتمثل فى أن التهديدات مثل تغير المناخ، واللاجئين، والإرهاب تتطلب من المدن اتخاذ إجراءات لن تستطيع أى حكومة وطنية فى منعها؛ على سبيل المثال، لقد أدركت لجنة الأقاليم التابعة للاتحاد الأوروبى (CoR) أن الأقاليم والبلديات، على الرغم من كونها تابعة للاتحاد، تعد أدوات سياسية حاسمة، ومع التآكل الأخير لسلطة الاتحاد الأوروبى فى مواجهة الغضب الشعبوى من سياسات الهجرة واللجوء، تم منح المدن قدرًا أكبر من الاستقلالية.

ويتمثل التحدى الأساسى للتغلب على معوقات وضع إطار جماعى لعمل البلديات من وجهة نظر الكاتب فى إيجاد طرقًا لقياس ومقارنة جهودهم من خلال المعايير المتفق عليها. إذا كان

للمدن أن تعمل معًا عبر الحدود، كما تقترح الشبكات الحضرية بما فى ذلك البرلمان العالمى لرؤساء البلديات، فيجب عليها أن تعمل على أرض مستوية، المدن الغنية كما الفقيرة، وهو ما أسماه الكاتب معضلة التناسب الكلاسيكية: كيفية مقارنة النتائج التى تم تحقيقها، سواء فى الكفاءة، أو البنية التحتية الخضراء أو المبنية، أو الحد من الكربون، حيث تتفاوت المدن الأطراف فى ظروفها من حيث الثروة والجغرافيا ومرحلة التنمية و التركيبة السكانية. وتُعد الاختلافات بين الأفقر والأكثر ثراء، وبين الجنوب العالمى والشمال العالمى، واضحة بشكل خاص فى هذا الإطار.

فقد تمكنت المدن المتقدمة من الحصول على فوائدها من الطاقة الكربونية مقدماً وعلى حساب بقية مدن العالم (والدول)، التى يتعين عليها الآن أن تتحمل التكاليف المشتركة الناجمة عن ارتفاع درجات الحرارة فى العالم، ويتحمل العالم النامى قدراً أقل كثيراً من المسؤولية عنها. على جانب آخر، لن يكون الجنوب العالمى قادراً على التخلى عن الاعتماد على الكربون الذى استغرق العالم المتقدم قرنين من الزمان حتى يفكر فى التخلى عنه.

مثل هذا الانقسام بين البلدان النامية والمتقدمة لا يُمثل سوى شكلاً واحدًا من التناقضات وفى قائمة قد تطول، وفى ظل وجود العديد من الخيارات السياسية، يتعين على المدن أن تزن جميع أنواع التكاليف والفوائد وأن تحسب تعويضاتها فى مقابل بعضها البعض.

وختامًا، أكد الكاتب أن هناك بارقة أمل فى تكاتف الجهود العالمية لمواجهة التغيرات المناخية من خلال الإجراءات الحكومية، وإن كانت تلك الخطوات تتسم بالبطء، ولايزال مفتاح المواجهة الأول كما يرى يتمثل فى المدن بقدرتها على تفعيل السياسات الحضرية، ومعالجة إشكالية التناسب بينها بتوفير مؤشرات راسخة لتوفير درجة معينة من التناسب بين المدن الراغبة فى التعاون مثل مؤشرات الليد "LEED" وستار "STAR" وسمينز "Siemens"، والتى تقوم بتقييم المدن وتصنيفها وقياس أدائها وفقًا لدرجة استجابتها للتحديات البيئية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة.